

الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة و إمكانية استفادة الجزائر منها

Small and medium industries are the basis of economic diversification: a presentation of the Singapore experience And the possibility of Algeria benefiting from it

سفيان الشارف بن عطية

Sofiane Echaref Ben Attia

جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، sofiane.charefbenatia@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/04/01 تاريخ النشر: 2021/04/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التنويع الاقتصادي. حيث يعد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من بين أساسيات القضاء على مشكل التخلف الاقتصادي، و من أهم البدائل الكبرى لتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الدول. حيث تقاس درجة تقدم، و نمو أي بلد بمدى تطوره في المجال الصناعي عن طريق تطوير، وتنمية الإنتاجية، ورفع مستوياتها لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة. كما ترجع درجة تقدم هذا القطاع إلى مدى مساهمة تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج، والدخل، والصادرات، و توفير موارد النقد الأجنبي لغرض معالجة مشاكل عجز ميزان المدفوعات من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير إلى الخارج، وهذا هو مغزى التنويع الاقتصادي. وبالنظر للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على إيرادات النفط هنا تأتي ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل جزءا هاما ومصدر جديد لاستغلال الموارد المحلية.

كلمات مفتاحية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، الجزائر، سنغافورة، التنمية.

تصنيفات JEL: E02، F43، 100.

Abstract:

This study aims to clarify the extent of the contribution of small and medium industries to creating opportunities for economic diversification, as

the small and medium industries sector is among the basics of eliminating the problem of economic backwardness, and one of the most important alternatives to diversifying the production base, and achieving economic development in all countries. The degree of progress and growth of any country by the extent of its development in the industrial field by developing, developing productivity, and raising its levels of its ability to apply and use modern technology. The degree of progress of this sector is also due to the extent to which the development of the industrial sector contributes to the diversification of sources of production, income, and exports, and the provision of foreign exchange resources in order to address the problems of the balance of payments deficit by manufacturing goods that replace imports or manufacturing goods for export abroad, and this is the significance of diversification. Economic. Given the Algerian economy, which depends on oil revenues, here comes the need to develop small and medium industries, which constitute an important part and a new source for the exploitation of local resources.

Keywords: small and medium industries; economic diversification; Algeria; Singapore; development..

JEL Classification Codes: E02, F43, I00

مقدمة:

سعت الكثير من الدول إلى تبني استراتيجيات لتشجيع الصادرات لاستهداف الصناعات ذات الإمكانات العالية ومنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وذلك لدورها الفعال في بروز مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظرا لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكان من نتائج تلك السياسة هو نجاح تنمية صادراتها ونمو وتنوع صادراتها والذي أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة في اقتصادياتها، وقد أظهرت سنغافورة التي استطاعت النهوض باقتصادها أن الضرورة الاقتصادية والواقع الاجتماعي يحتمان الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بداية مراحل التنمية، ومن هنا تأتي ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها خطوة أساسية في طريق تصنيع الجزائر سواء على المستوى الوطني أو المحلي . وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التنويع الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي تم وضع الفرضيات التالية:

✓ توسيع القاعدة الاقتصادية لا يكون إلا من خلال تشجيع الدولة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق توفير رأس المال.

✓ تركيز خطط التنمية على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى زيادة حجم التصدير.

✓ الاقتصاد الجزائري مازال يفتقر الى خلق البيئة المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنوع الاقتصادي لا يتم الا من خلال ذلك.

المنهج المستخدم: تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح الدراسة من خلال حصر دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها القناة الرئيسية للتنوع الاقتصادي الذي مفاده تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات بالمقارنة مع تجربة سنغافورة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق للقيمة المضافة التي هي سبيل تنوع مصادر الدخل .

أهداف الدراسة:

- التعرف على المزايا التي توفرها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- الوقوف على تجارب ناجحة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية للاقتصاد الجزائري.

خطة الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على العناصر الآتية:

اولا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة كسبيل التنمية.

ثانيا: السياسات والبرامج التي من شأنها أن تدفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة.

ثالثا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة.

رابعا: هل استفادت الجزائر من تجربة سنغافورة.

اولا- الصناعات الصغيرة والمتوسطة كسبيل التنمية.

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم أسس العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنوع الاقتصادي كما يعتبر هذا القطاع احد مقومات تحقيق التطور الاقتصادي ومواجهة المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة،و المشاكل الاقتصادية من جهة أخرى المتمثلة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل ما بين القطاعات، كما ان الاقتصاد ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وهذا

ما يخلق ميزة تنافسية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية وذلك من خلال ما يلي (عبد الستار، 2012، ص22) :

« تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم علاقة الارتباط ما بين القطاعات في الاقتصاد الوطني من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل إتمام العملية الانتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون مجبرة اقتصاديا على تنفيذها من طرف المؤسسات الكبيرة، لذا فهي لها دور كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.

« تساهم في الحد من البطالة بتوفر فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما تم مقارنتها بالصناعات الكبيرة. وبالتالي التخفيف من العبء على ميزانية الدولة. (نبيل جواد، 2007، ص76)

« المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية، إذا المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي تنمية المداخل المالية للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن ان تتوجه الى الاستهلاك وبالتالي ستؤدي الى زيادة الاستثمارات، ومن خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أهمية وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي.

أ- التنويع الاقتصادي كمفهوم:

التنويع الاقتصادي هو خلق قاعدة إنتاجية تعمل على تمتين القاعدة الزراعية والصناعية لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ومن جهة أخرى ينظر الى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن ان يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (عاطف، 2014، ص57).

« محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون إن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد (Cuberes, 2009, pp 1270-1302).

« توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا (Stephen, 2003, p 51). كما هو عملية التحول الهيكلي للاقتصاد الذي يهاجر من

نسيح اقتصادي تقيمن عليه قطاعات النشاط الأولي (الموارد الطبيعية، والزراعة) إلى القطاعات الثانوية (الصناعات التحويلية، والمصنوعات) (suhch,1988. pp2541)

ثانيا - السياسات والبرامج التي من شأنها أن تدفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة. لقد اتفق معظم الخبراء على مجموعة من السياسات والبرامج التي من شأنها أن تدفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة نعرض منها ما يلي (بملول، 2011، ص 59) :

- رفع جودة المنتجات المصدرة من أهم العوامل التي تتيح نفاذها للأسواق الخارجية، ولا يتم ذلك إلا بإقامة شبكات الإنتاج للتصدير وتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة.

- توفير التمويل والائتمان كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري، وتأسيس برامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة.

- تنفيذ حملات التسويق الخارجي للصادرات من خلال الترويج لمنتجات المحلية في الأسواق الدولية عن طريق إنشاء وكالات ترويج للصادرات التي تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكاملة، وإتاحة جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين واعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجاتها لدولة بعينها التي تؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة وزيادة قدرة هذه المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية .

- توفير شبكات النقل بكافة فروعها تعمل على تقديم خدمات بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية، وتطوير سياسات التسويق لجذب المزيد من العملاء والمستثمرين، فتخفيض تكاليف النقل تعتبر من أهم أسباب قيام التخصص الدولي وزيادة التجارة الدولية بين الدول، فتخفيض تكاليف النقل يؤدي إلى زيادة أرباح الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير وعلى المنافسة الخارجية.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصديرية دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة لها دور كبير في دفع عجلة النمو إلى الأمام وخلق مناصب الشغل ويعود هذا إلى وزنها الثقيل وإلى الخصوصيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وبالتالي أسهل تسيير، ما يمكنها من أداء الوظائف التالية:

- جعل الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة، التنوع الصناعي، تحقيق التوازن الجهوي، تخفيض النفقات غير الإنتاجية، تنظيم سوق العمل، تجنيد أكبر لعنصر العمل وتخفيض تكلفته (بن عاتق حنان، 2011، ص84)، أما بالنسبة للجزائر، فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تولى له الأهمية إلا في السنوات

الأخيرة، والاعتراف بأن هذه المنشآت بإمكانها الإسهام في تحقيق التنمية المرجوة للاقتصاد الوطني وذلك من خلال عدة قنوات رئيسية منها (بن عاتق حنان، 2011، ص 84):

- المساهمة في تنوع مصادر الدخل وذلك من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات، المساهمة في خلق فرص الشغل للمواطنين، تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبرى، وبالتالي المساهمة في تحسين الميزان التجاري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة.

سنغافورة فتميزت بالنمو المستمر لاقتصادها على الرغم من صغر حجمها وذلك بالاعتماد على مجموعة من السياسات والإجراءات والاستراتيجيات المعنية بتنمية صناعاتها وزيادة صادراتها، حيث اعتمدت على النموذج الاقتصادي الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر-أولين والمتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. حيث تركزت السياسة التجارية السنغافورية على ثلاث عناصر أساسية هي (أريج دياب، 2009):

- **ترويج التجارة:** وذلك من خلال الترويج لكل من الواردات والصادرات.
- **البنية التحتية للتجارة:** وذلك بتعزيز القدرة التنافسية للتجارة، من خلال أنظمة التسهيلات التجارية وتمويل التجارة وسلاسل التوزيع.
- **العلاقات التجارية:** وذلك بتوفير بيئة التجارة الحرة للاستثمار من خلال كل من علاقات التجارة الثنائية والجماعية والإقليمية. ومن العوامل التي ساعدت سنغافورة على الارتقاء في مستوى اقتصادها وزيادة حجم صادراتها من السلع والخدمات :
- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني من خلال استقرار نظام الحكم إلى جانب وجود سياسة اقتصادية مستقرة.
- وجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن ومتطور.
- توفير المناخ الأمثل لجذب الاستثمارات، حيث أدى تركيز خطط التنمية على قطاع التصنيع إلى زيادة حجم التصدير نحو مختلف الدول وإلى تنوعها.

حيث اعتمدت في بداية مراحل صناعاتها على الصناعات الكثيفة العمالة كالمنسوجات والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وذلك نظرا لتوفرها على العمالة وندرة رأس المال في بداية مشوارها الصناعي، حيث اعتمدت في مراحلها الأولى على إستراتيجية إحلال الواردات، ولتشجيع تلك الإستراتيجية

قامت بفرض رسوم جمركية ونظام الحصص على السلع المستوردة، حيث أثبتت هذه الإستراتيجية عدم جدواها فلجأت سنغافورة إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين الأجانب وذلك بتقديم الحوافز لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء المناطق الحرة، ومن خلال منح إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير (سماي علي، شرو فتيحة، 2015، ص189)، حيث اتجهت سنغافورة إلى التنوع الاقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات وانتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا من خلال توسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة من أسواق التصدير الجديدة، وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات، مما جعل سنغافورة اليوم تتميز بمعدلات نمو مستقرة في اقتصادها.

الجدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات في سنغافورة من 2014 الى 2018

المتغيرات	2018	2017	2016	2015	2014
عدد الشركات (بآلاف)	263,9	254,1	247,4	246,4	244,1
عدد الشركات المملوكة محليا (بآلاف)	217,6	209,7	203,6	203	202,2
عدد الشركات المملوكة للأجانب (بآلاف)	46,3	44,4	43,8	43,5	42
عدد الموظفين (مليون)	3,5	3,4	3,4	3,4	3,4
عدد الموظفين المحليين (مليون)	2,4	2,4	2,4	2,4	2,4
عدد الموظفين الأجانب (مليون)	1,1	1	1	1	1
القيمة المضافة للمؤسسات المحلية (بمليارات الدولارات)	169	163	161	158	155
القيمة المضافة للمؤسسات الاجنبية (بمليارات الدولارات)	278	258	235	223	205
نسبة عدد المؤسسات المحلية من المجموع (%)	82	83	82	82	83
نسبة عدد المؤسسات الاجنبية من المجموع (%)	18	17	18	18	17
نسبة عدد الموظفين المحليين من المجموع (%)	69	70	70	71	72
نسبة عدد الموظفين الاجانب من المجموع (%)	31	30	30	29	28

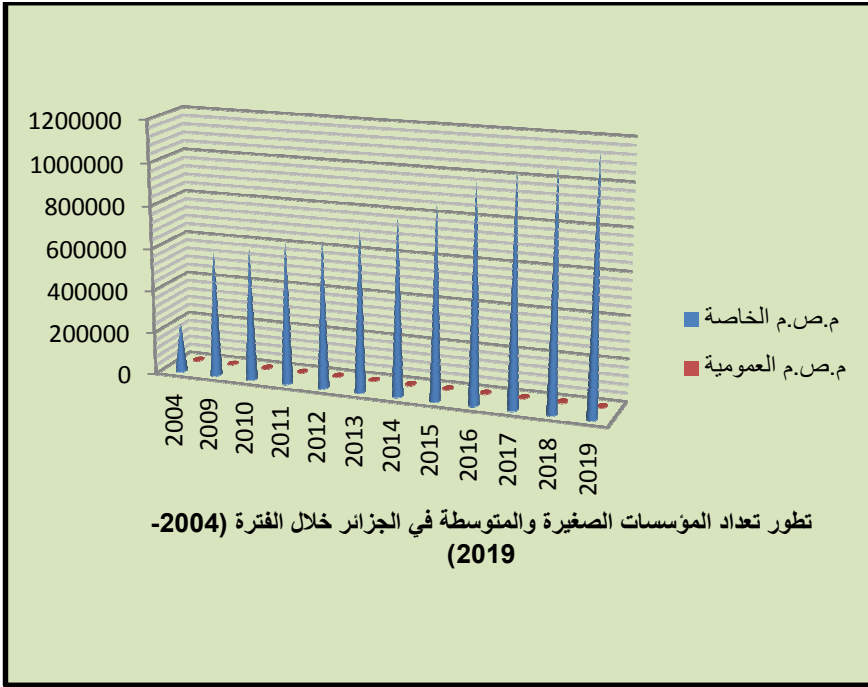
Source: <https://www.singstat.gov.sg/find-data/search-by-theme/industry/enterprises/latest-data>

رابعا- هل استفادت الجزائر من تجربة سنغافورة.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تولى له الأهمية إلا في السنوات الأخيرة، والاعتراف بأن هذه المنشآت بإمكانها المساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإمكانية تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتعبئة وتوظيف المدخرات الوطنية ودعم القيمة المضافة وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية وبالتالي زيادة الصادرات وخفض الواردات والذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي(بن عاتق حنان، 2011، ص84) .

يمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الشكل رقم 1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004-2019)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, 2019.

وعلى غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004-2019)

المجموع	م.ص.م العمومية	م.ص.م الخاصة	
664584	71826	592758	2004
965112	76283	888829	2005
1039603	61661	977942	2006
1122129	57146	1064983	2007
1546584	51 635	1 494 949	2009
1625686	48 656	1 577 030	2010
1724197	48086	1676111	2011
1776461	48 415	1728046	2012
1915495	46132	1869363	2013
2082304	47 085	2 035 219	2014
2238233	46 165	2 192 068	2015
2487914	35 698	2452216	2016
2601958	23679	2578279	2017
2 690 246	22 073	2668173	2018
2818736	20 955	2797781	2019

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, 2019.

ويمكن تتبع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009

2009		2008		2007		2006		2005		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
16,41	816,8	17,55	760,92	19,2	749,86	20,4	704,05	21,6	651	مساهمة القطاع العام
83,59	4162,02	82,45	3574,07	80,8	3153,77	79,6	2740,06	78,4	2364,5	مساهمة القطاع الخاص
100	4978,82	100	4334,99	100	3903,63	100	3444,11	100	3015,5	مجموع المساهمة
49,57	10 043,03	39,25	11 042,80	41,5	9 408,30	40,4	8 514,80	40,1	7 519,00	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: *وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة الإحصائيات، رقم 18، 2012، ص35

*وزارة المالية الجزائرية إحصائيات متفرقة الموقع (www.mf.gov.dz)

يتضح من خلال معطيات الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني في الناتج الداخلي الخام تشهد تطورا مستمرا، وذلك تبعا لمجموع الإصلاحات والبرامج الداعمة التي اعتمدها الجزائر، لاسيما على مستوى القطاع الخاص الذي بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام حوالي 83.59 % سنة 2009. على الرغم من التقدم الملحوظ في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج الداخلي الخام إلا أن الحكم على فعاليتها وكفاءتها في القيام بدورها في التنمية المحلية الشاملة لا يزال مبكرا ولا بد من مواصلة تطوير هذا القطاع الحساس والاستراتيجي من خلال العمل الى تحسين الظروف الفنية والتقنية ولاسيما الجانب التمويلي.

خامسا-خاتمة:

يعد موضوع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من طرف الكثير من الدول على غرار تجارب كوريا الجنوبية ماليزيا وسنغافورة، وبالرجوع الى الاقتصاد الجزائري الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو مصدر النفط، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك وضع البرامج التاهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر

متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات. ولهذا وجب على الجزائر:

- تشجيع الدولة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق توفير رأس المال، والحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية وهذا ما يساعد على توسيع القاعدة الانتاجية.
- تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين (تخفيض مستوى البيروقراطية الإدارية) لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على أرض الواقع لزيادة حجم التصدير.
- خلق مجالات للتعاون ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والقطاع الخاص و الجماعات المحلية والغرف التجارية، خلق البيئة المناسبة لغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية.
- مساهمة كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية في تنظيم سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة.

سابعاً. قائمة المراجع:

1. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، (2012)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 34، ص 22.
2. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة (2014)، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، العدد الثامن، المجلد واحد وثلاثون، ص 57.
3. Cuberes, D. and Jerzmanowski, M., (2009), **Democracy, Diversification and Growth, Reversals**, Economic Journal, No 119, pp 1270-1302.
4. Stephen M. Kapunda, (2003), Diversification and poverty Eradication in Botswana, journal of African studies, Vol (17)-No2, p 51.
5. Schuh and Barghouti, (1988), Agricultural diversification in Asia, Finance and Development, pp. 2541-2544.
6. بملول مقران (2011)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، ص 59.
7. بن عاتق حنان، بن عاتق عمر (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، مطبعة صبحي متليلي، غرداية، منشورات مخبر البحث لتقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ص 84.
8. بن عاتق حنان، بن عاتق عمر (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، مطبعة صبحي متليلي، غرداية، منشورات مخبر البحث لتقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ص 84.
9. سماي علي، شرو فييحة، (2015)، أهمية المعلومات في تنمية الصادرات الصناعية -قراءة في تجربة سنغافورة-، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد رقم 9، العدد 2، ص 189.
10. أريج دياب (2009)، تجارب دول ناجحة في تنمية الصادرات: التجربة السنغافورية، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.
11. بن عاتق حنان، بن عاتق عمر (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق ذكره. ص 84.
12. نبيل عواد، (2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ص 76.
13. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (2012)، نشرة الإحصائيات، رقم 18، ص 35.